

## زيارة الدببة إلى القاهرة إشارة باتجاه الاعتدال العربي

قدم رئيس حكومة الوحدة الليبية المكلف عبدالحميد الدببة إشارة إيجابية باختياره القاهرة كأول محطة خارجية له بعد انتخابه لمنصبه، فمصر بتقلها الإستراتيجية تمثل نقطة ارتكاز أساسية في المنطقة وعنصر تأثير حقيقي في مجريات الأحداث، كما أنها رمانة ميزان الأمن والاستقرار الإقليمي وقائدة محور الاعتدال العربي.

اتجاه تحقيق السلام عندما احتضنت وفود طرفي النزاع وأجرت مفاوضات عسيرة مع القوى الإقليمية والدولية، وضغطت بقوة من أجل إطلاق خارطة الطريق ووفرت الضمانات الكافية لعدم تحويل الاتفاقيات المبرمة برعاية الأمم المتحدة إلى منطلق لصراعات جديدة وفق نظرية النصر والهزيمة بين أبناء البلد الواحد.

وتحمل الزيارة في طياتها إشارة واضحة إلى رغبة السلطات الجديدة في ألا تحسب على المحور التركي الإخواني، فرغم أن الدببة لديه علاقات وطيدة مع انقرة التي يدير منها كرجل أعمال إمبراطورية كبرى من الاستثمارات، وأحد تضامنه الكامل معها في أول تصريح له بعد انتخابه في جنيف، إلا أنه يتطلع إلى ربط علاقات قوية مع القاهرة، تساعد على إدارة المرحلة القادمة وتفتح أمامه أبواب العمل السياسي الفعلي بعد الانتخابات وتتنسج مع المزاج الشعبي العام في ليبيا.



خالد الترجمان

مصر لاعب إستراتيجي  
وأساسي في تسوية  
الأزمة الليبية

كما أن لها بعداً إضافياً انطلاقاً من انتفاء الدببة إلى مصر التي سبق أن أرسلت وفداً إلى القاهرة في سبتمبر الماضي للتعويض عن رغبة الجانب الأخر من أبناء المدينة في تعديل بوصلتهم نحو الشقيقة الكبرى، وخصوصاً أن رئيس الحكومة الجديدة أبلغ أهالي مدينته الأسبوع الماضي بضرورة أن يكونوا السباقين للدفع نحو المصالحة الوطنية. ويقول المحلل السياسي خالد الترجمان إن "الزيارة تحمل رسالة هامة من القوى الدولية الداعمة للمجلس الرئاسي الجديد، وضموها أن مصر دولة فاعلة وهامة في استقرار ليبيا، فهي تعد المساند الرئيسي للبيبين طوال التاريخ الماضي والحاضر، ولأنها لاعب إستراتيجي وأساسي في القضية الليبية، سواء اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً أو أمنياً".

ولا يمكن عزل ذلك عن الرسائل الموجهة لسلطات شرق ليبيا بما في ذلك البرلمان المطالب بعقد جلسة لمخ الثقة للحكومة، وهو ما لن يتحقق ليس فقط بتنازل عقيلة صالح وفريقه عن شروطها المسبقة ومحاولتهما عرقلة الاعتقاد أو قيادة الجيش التي أبدت دعمها للسلطات الجديدة، وإنما أيضاً مع حث النظام التركي على الكف عن نقل مقاتليه ومترقته إلى المنطقة الغربية.

ويشير المراقبون إلى أن خطوة الدببة جاءت للتخلص من إرث فايز السراج وحكومته، ولانطلاق في عملية سياسية وديبلوماسية محسوبة، تسعى إلى إحداث توازن في علاقات ليبيا الإقليمية، وبالتالي توجيه إشارات تفيد بأن ليبيا القادمة لن تكون أسيرة الحسابات الأيديولوجية الإخوانية، ولا خاضعة للتدخل التركي مهما كان حجمه على الأرض.

واعتبر عضو مجلس النواب على التكتلي أن اختيار القاهرة لتكون أولى المحطات الخارجية للدببة يؤكد إرادة تحجيم التواجد التركي في ليبيا، ويستهدف الحصول على تأييد الشعب الليبي، وخاصة أن الحكومة الجديدة ترى أن القاهرة مدخل أساسي لنجاحها في الفترة المقبلة.

الحبيب الأسود  
كاتب تونسي

القاهرة - يعتبر المراقبون أن زيارة رئيس الحكومة الليبية الجديد عبدالحميد الدببة إلى القاهرة تصب في اتجاه سعي السلطات الجديدة لطى صفحة الماضي والدخول في شراكة فعلية مع محور الاعتدال العربي الذي تنزعمه مصر، وأن هذا الموقف وإن كان لا يرضي الإخوان وأمرء الحرب المتشددين إلا أنه يعبر عن تطورات أغلبية الشعب الليبي.

وهناك اقتناع بأن أي محاولة للاستئناس من دور مصر ستفشل أمام أحكام الواقع التي جعلت منها فاعلاً مهماً في مجريات الأحداث الليبية، إذ كانت عنصر حسم في الحرب عندما أوقفت الزحف التركي باتجاه منابع الثروة في الهلال النفطي ومناطق الواحات عند "الخط الأحمر" الذي حدده الرئيس عبدالفتاح السيسي في يونيو الماضي بمجال سرت - الجفرة.

وإذا كان رئيس المجلس الرئاسي الجديد محمد المنفي قد اختار شرق ليبيا لبدء نشاطه، من منطلق أنه ينحدر من البلاد طيلة العشرية الأخيرة. ووجدت النهضة نفسها في مرمى اتهامات خصومها الذين يقولون إنها لم تقدم شيئاً للبلاد طيلة السنوات الماضية، حيث ساءت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ما ولد في الأونة الأخيرة غضباً في الشارع الذي طالب بـ"إسقاط النظام".

وليس ذلك فحسب، بل الأهمية تحقيق تفاهات كبرى مع ذلك الإقليم الذي يخترق أغلب فترات البلاد ومع قيادة الجيش التي تتسيطر على أكثر من 90 في المئة من منابع ثروة ليبيا المتمركزة بطبعها في مناطق الشرق والوسط والجنوب، والتي تثق في دور القاهرة وتتابع نتائجها عن قرب.

وحظي الدببة الخميس الماضي باستقبال السيسى وبحضور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء وعباس كامل رئيس المخابرات العامة، في تامل على أن "ليبيا المنتظرة" ستكون متصالحة مع نفسها ومحيطها وقارة جديدة للتوازنات الإقليمية بما يقدم مصالحها ويعزز مكانتها كدولة موحدة وليس الخضوع لسياسة المساور التي يسعى البعض لفرضها.

وبينما خاطب الدببة السيسى بالقول "تتطلع حكومة وشعباً إلى شراكة شاملة مع مصر بهدف استئناس نماذج ناجحة من تجربتها التنموية المهمة التي تحققت خلال السنوات الماضية بقيادةكم"، رد الرئيس المصري بأن بلاده "تضع كل تجاربها وإمكاناتها في خدمة الأشقاء الليبيين"، وشدد على حرص القاهرة على الاستمرار في دعم الشعب الليبي لاستكمال آليات إدارة البلد وتثبيت دعائم السلم والاستقرار لصون مقدراته وتفعيل إرادته.

واعتبر السيسى أن المرحلة الحالية تتطلب حشد ليبيا لكافة "جهود أبنائها ورجالها المخلصين" لترتيب أولويات التحرك والعمل تجاه المجالات المختلفة، بدءاً باستعادة الأمن ومروراً بتثبيت أركان الدولة وصولاً إلى الشروع في إنجاز المشروعات الخدمية والتنموية ذات المردود المباشر على أبناء الشعب الليبي.

ويرى المتابعون أن القاهرة

يمكن أن تلعب دوراً مهماً في تقرب المسافات بين سلطات شرق وغرب ليبيا قبل الإعلان عن التشكيل الحكومي الجديد الذي يحتاج إلى دعم قيادة الجيش وبقية البرلمان المقسم على نفسه بين فريق يتزعمه عقيلة صالح في طريق وآخر يقوده الإخوان والجهويون في طرابلس. وكانت مصر عنصر حسم في

## عبدالفتاح مورو لـ«العرب»: على راشد الغنوشي اعتزال السياسة

نائب رئيس البرلمان السابق: الإسلاميون لم يقدموا بديلاً عن الدولة الوطنية



في خضم المعركة القائمة على الساحة السياسية التونسية بين أقطاب السلطة برزت الكثير من التعقيدات في هذا المشهد، ويبدو أن تيار الإسلام السياسي الذي يقوده راشد الغنوشي أضحت أكثر الأطراف عرضة للانتقاد نتيجة تعكيره للأجواء، حتى أن شخصيات انتمت في وقت من الأوقات لحركة النهضة لديها نفس الموقف. ولذلك يرى القيادي السابق في النهضة ونائب رئيس البرلمان سابقاً عبدالفتاح مورو خلال حوار مع «العرب» أنه على رئيس البرلمان اعتزال السياسة خاصة وأن الإسلاميين لم يقدموا بديلاً عن الدولة الوطنية.



صفيير الجديري  
صحافي تونسي

### النهضة لا تنفع للحكم

بن علي وسط تراشق بالتهم حول مسؤولية الانتكاسات التي عرفتها البلاد طيلة العشرية الأخيرة. ووجدت النهضة نفسها في مرمى اتهامات خصومها الذين يقولون إنها لم تقدم شيئاً للبلاد طيلة السنوات الماضية، حيث ساءت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ما ولد في الأونة الأخيرة غضباً في الشارع الذي طالب بـ"إسقاط النظام".

### الإسلاميون أخطأوا عندما كفروا الزعيم الراحل الحبيب بورقيبة الذي خاض صراعاً مريراً معهم بسبب السلطة

ويشدد مورو على أن "الإسلاميين لم يقدموا بديلاً عن الدولة الوطنية خلال هذه العشرية، هم يقولون إنهم لم يجدوا الفرصة وإنهم دخلوا المعارك السياسية عوض الدخول في الثورة"، موضحاً أن "هذا الأمر ينسحب على بقية الأطياف أيضاً"، متسائلاً "ماذا قدم الدستوريون؟ ماذا قدم اليساريون؟ ماذا قدم القوميون؟ جميعهم لم يقدموا شيئاً، لقد انصرفوا إلى المعارك السياسية التي لا تغير في واقع التونسي شيئاً، كان على هؤلاء أن يعملوا مع بعضهم البعض من أجل التغيير".

ومورو من بين القيادات التي غادرت حركة الاتجاه الإسلامي في تسعينات القرن الماضي بسبب هجوم رفاقه في الحزب على أحد مقرات حزب الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، وعقب الثورة شارك في انتخابات برلمانية كمستقل لكنه فشل في الوصول إلى البرلمان قبل أن يعود إلى الحزب في 2012 ويساهم في التفاوض مع العلمانيين.

ولعل من بين الأشياء التي لم يغفرها التونسيون لمورو ورفاقه هو استقبالهم لرجل الدين المتشدد وجدي غنيم الذي طرده لندن في 2009، حيث استقبلوه في تونس سنة 2013 لكن مورو تدارك بالاعتذار عن الحادثة.

ولكن هناك أيضاً تفسير الزعيم الراحل الحبيب بورقيبة الذي يمجته الإسلاميون إثر الإصلاحات الجزرية التي اتخذها في مجال حرية المرأة وتحجيم نفوذ رجال الدين (مشائخ الزيتونة).

ويؤكد مورو في هذه النقطة أن "ذلك كان خطأ دون أدنى شك، الأحزاب تتطور وتندرك بالتحرك، الأحزاب تتطور بالزمن وبالخطأ، والأحزاب تخضع مرحلة من مراحل الوطن ثم تضمل، وأثناء تلك المراحل تخضع الأحزاب سواء بسبب ممارستها للسلطة أو بسبب غياب الوعي الكافي، لكن لا النهضة ولا غيرها من الأحزاب قادرة على أن تعمر. لقد كان ذلك خطأ".

مكونات الوصاية البرلمانية للمشيبي، متحمسين لها أكثر من أي طرف آخر، علاوة على بعض من قيادات النهضة. ويقول مورو "أنا مع الناي بالرئيس سعيد عن التجاذبات السياسية مثله مثل رئيس الحكومة. فرئيس الحكومة محتاج إلى دعم برلماني من الأحزاب، لكن من الخطأ الدعوة إلى عزل الرئيس. اليوم هناك أولويات أخرى على غرار الاقتصاد وتحسين الأوضاع الاجتماعية".

ومؤخراً لوحث عدة أحزاب على غرار النهضة والحزب الدستوري الحر بالنزول إلى الشارع والتأثير على الرأي العام. وبينما تقول الحركة الإسلامية إن دعوتها تأتي بحجة "دعم الشرعية"، يبرر حزب عبير موسى تلك الخطوة بأنها تأتي للدفاع "عن الشرعية والدولة المدنية".

وهنا لا يرى مورو سبباً للقيام بذلك ويوضح لـ«العرب» أن "استعمال الشارع أمر خطير، فضلاً عن أن السلطات لا تستعمل الشارع بل الإنجاز. أما الشارع فتستعمله المعارضة في نطاق الاحتجاج وليس في النطاق السياسي، الطرفان في المعارضة وفي السلطة يتحملان المسؤولية".

### على الغنوشي الاعتزال

تستمر التجاذبات تحت قبة البرلمان حيث ينقسم المجلس المنبثق عن انتخابات 2019 وسط مساع لإسقاط رئيسه وهو الزعيم التاريخي للنهضة راشد الغنوشي.

ويقول مورو إن المشكلة ليست في رئاسة البرلمان "نعم رئيس المجلس يؤخذ سياسياً وكذلك نوابه لأننا رأينا نائبته سميرة الشواشي نسب وتشتبم رغم غياب الخل في تسييرها للمجلس، لكن هناك أطراف لا تريد الاعتراف بالبرلمان ولا بالثورة وتسعى إلى هدم هذا المجلس، هناك أساليب لتعطيل البرلمان، هناك إرادة لإظهار عجز البرلمان أمام الرأي العام".

واستدرك مورو في حديثه أنه من "الممكن تغيير رئاسة البرلمان عبر القوانين واللوائح وهذا يحدث في مؤسسات أخرى (...). رئيس البرلمان راشد الغنوشي لم يتنازع حول الصلاحيات مع أحد لأنها مكفولة بالقانون في الأنظمة الديمقراطية، لكن بالنسبة إلى علي الغنوشي أن يعتزل السياسة، لقد اعتنائه في حركة النهضة طيلة خمسين عاماً (...). ليعتبرها نصيحة أخوية وطنية أيضاً ويعتزل السياسة ليتفرغ إلى عمل آخر".

### الإسلاميون والسلطة

احتفى التونسيون منذ أيام مرور عقد كامل على اندلاع الثورة التي أطاحت بنظام الرئيس الراحل زين العابدين

في فخ يتمثل في تقسيم سلطة واحدة إلى رأسين وهذا خطأ، ومن نتائج أن يحصل في نطاق السلطة الواحدة تداع يجعل كل طرف يدعي لنفسه السلطة، أنا ضد هذا النظام وقلت ذلك منذ وقت سابق".

ومورو البالغ 73 عاماً اختار الناي بنفسه عن السياسة في أعقاب هزيمته في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وعاد ليرتدي جبة المحاماة بعد أن أيد بقوة التوافق من أجل تجنب انزلاق البلاد نحو مريعات العنف خلال تنافس الإسلاميين والعلمانيين قبيل وبعد انتخابات 2014.

وبالنسبة إلى ما يحدث على الساحة السياسية اليوم يعتقد مورو أنه ليس من حق رئيس الدولة رفع الفيتو ضد اختيار الحكومة أو تشكيلها، قائلاً "الدستور لا يمنح الرئيس حق الاعتراض على تشكيل أو اختيار الحكومة، بل إعطاء استثناءات على غرار بعض القوانين التي يمررها البرلمان، مسؤوليته بعد منح البرلمان الثقة للحكومة تكون مقيدة وتجعله قائماً بدور دستوري، هو دور مقيد وعليه أن يمضي، لكن لا يمكن القيام بشيء يلزمه".

وأبرزت الأزمة الأخيرة دعوات إلى عزل الرئيس قيس سعيد، وبدا نواب من حزب قلب تونس وهو أحد

تونس - دعا عبدالفتاح مورو النائب الأول لرئيس البرلمان التونسي سابقاً والقيادي السابق بحركة النهضة الإسلامية في حوار مع «العرب» رئيس البرلمان راشد الغنوشي إلى اعتزال السياسة، مشدداً على فشل النظام السياسي الذي "لم يفرز غير الأزمات".

ويقّر مورو الذي اعتزل السياسة في وقت سابق بفشل النظام السياسي الذي وضعه دستور 2014 والذي جعل السلطة الواحدة تنقسم إلى رأسين و"هنا يكمن الخطأ" حسب قوله.

ويُشدّد القيادي السابق بحركة النهضة خلال تطرقه للمازق الدستوري والسياسي الذي وقعت فيه تونس بسبب التعديل الوزاري الأخير على أن دعوات الأحزاب الحاكمة (حركة الحكومة أو تشكيلها، قائلاً "الخطأ لأن الأحزاب التي هي في السلطة مدعوة للإنجاز لا للتظاهر".

والأمر اللافت أن مورو لم يتردد في الاعتراف صراحة بخطأ الإسلاميين (حركة الاتجاه الإسلامي) بتكفير الزعيم التونسي الراحل الحبيب بورقيبة الذي خاض صراعاً مريراً معهم بسبب السلطة.

### الاحتجاج خيار خاطئ

وسط مناخ عام يوحي بأن البلاد ترقص على حافة الهاوية بعد أن تصاعدت الأزمة السياسية، تزايدت التحذيرات من الانزلاق نحو مربع العنف بعد أن كلفت أحزاب دعواتها للنزول إلى الشارع على غرار حركة النهضة والحزب الدستوري الحر وحركة الشعب على خلفية أزمة التعديل الوزاري الذي أجراه رئيس الحكومة هشام المشيشي مؤخراً.

وقال مورو لـ«العرب» إن "هذه الأزمة متوقعة خاصة في الأنظمة الديمقراطية الجديدة التي تجهدها نفسها من أجل المرور من وضع دكتاتوري إلى وضع مؤسساتي جديد من شأنه أن يفضي إلى استقرار الديمقراطية، إنها إشكالات التحول".

ويرى أن "النظام الذي وضعناه في دستور 2014 حيث كان ينظر إليه من قبل أطراف على أنه درة من درر العالم، وهو كلام تسويقي، أراد الابتعاد عن الدكتاتورية (دكتاتورية رئيس الجمهورية) فقام بتقليص نفوذه وصلاحياته".

وللرجل الذي كان قد اعتزل السياسة وغادر النهضة في 2019 جراً في الاعتراف بالفشل، قائلاً "لم نستطع إلغاء هذا التعليق بالفردانية مرة واحدة فأردنا تطوير هذا النظام، لكننا وقعنا

